

آليات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي للفئات الهشة: دراسة مقارنة بين البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية في الأردن، تونس، ومصر

Fintech Mechanisms for Enhancing Financial Inclusion of Vulnerable Groups: A Comparative Study of Digital Banks and Islamic Platforms in Jordan, Tunisia, and Egypt

سرور الهامل

جامعة الشهيد حمزة لخضر



الوادي، الجزائر

Sororhame1@gmail.com

عائشة زيتونة عطالله

جامعة الشهيد حمزة لخضر



الوادي، الجزائر

zytwnhtallhaysht@gmail.com

حسناء شطي

جامعة الشهيد حمزة لخضر



الوادي، الجزائر

Hasnachetti0@gmail.com

أحمد الصالح سباع*

جامعة الشهيد حمزة لخضر



الوادي، الجزائر

Sebaa-ahmedsalah@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/06/15

تاريخ الاستلام: 2025/04/22

Abstract:

This study aims to assess the effectiveness of financial technology (Fintech), particularly digital banks and Islamic financial platforms, in promoting financial inclusion among vulnerable groups in Jordan, Tunisia, and Egypt. Using a descriptive, analytical, and comparative methodology, the study relies on recent indicators from the 2020–2023 period.

Findings reveal that Jordan has made notable progress in integrating underserved populations through state-supported digital platforms. Conversely, Tunisia and Egypt recorded quantitative growth in digital accounts without significant qualitative impact, largely due to weak regulatory frameworks and limited societal trust. Although Islamic financial platforms show potential, they remain institutionally underdeveloped.

The study concludes that the success of Fintech in achieving inclusive finance does not depend solely on digital infrastructure. It also requires supportive public policies, financial education, and an enabling legal environment to ensure equitable and effective access to financial services for marginalized populations

Keywords: Financial Technology; Financial Inclusion; Vulnerable Groups; Digital Banks; Islamic Platforms.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية التكنولوجيا المالية، خاصة البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية، في تعزيز الشمول المالي للفئات الهشة في الأردن، تونس، ومصر. وباستخدام منهج وصفي تحليلي ومقارن، استندت الدراسة إلى مؤشرات حديثة للفترة 2020–2023.

أظهرت النتائج أن الأردن حقق تقدماً ملحوظاً في دمج الفئات الهشة عبر منصات رقمية مدعومة حكومياً، في حين سجلت تونس ومصر نمواً كمياً دون أثر نوعي كبير، بسبب ضعف البيئة التنظيمية والثقة المجتمعية. كما تبين أن المنصات المالية الإسلامية رغم قابليتها للاستقطاب، ما تزال تعاني من غياب التأطير المؤسسي.

خلصت الدراسة إلى أن نجاح التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي لا يعتمد فقط على البنية الرقمية، بل يتطلب أيضاً سياسات داعمة، وثقافة مالياً، وإطاراً قانونياً محفّزاً، لضمان وصول عادل وفعال للخدمات المالية من قبل الفئات المهمشة.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي؛ الفئات الهشة؛ البنوك الرقمية؛ المنصات الإسلامية.

JEL Classification Codes : G21; O33; G28; Z12.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في المنظومة المالية بفعل الثورة الرقمية المتسارعة، حيث ظهرت نماذج جديدة للتعاملات المالية تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات مرنة، سريعة، ومنخفضة التكلفة، فيما يعرف بالتكنولوجيا المالية (Fintech) وقد تجاوزت هذه التحولات البعد التقني البحت لتلامس أبعاداً اجتماعية وتنموية حساسة، على رأسها تعزيز الشمول المالي للفئات الهشة، التي لطالما وُصفت بأنها "اللامرئية" في المنظومة البنكية التقليدية.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن ما يقارب 1.4 مليار شخص حول العالم لا يمتلكون حسابات مصرفية، في حين يمتلك 60% منهم هاتفاً نقالاً، مما يجعل التكنولوجيا المالية أداة استراتيجية لتجسير فجوة الشمول المالي. في أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً، قفز استخدام المحافظ الرقمية بنسبة تفوق 70% خلال خمس سنوات، ما مكن شرائح واسعة من الوصول إلى خدمات مالية أساسية لأول مرة في حياتهم. أما في العالم العربي، فقد دخلت مصر والأردن وتونس بشكل تدريجي مسار التحول الرقمي المالي، من خلال إطلاق منصات رقمية، ومحافظ إلكترونية، وخدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول، مع تزايد المبادرات نحو التمويل الإسلامي الرقمي كبديل متوافق ثقافياً ودينياً.

ورغم التقدم المحقق، إلا أن الشمول المالي عبر أدوات Fintech لا يزال يصطدم بجملة من التحديات البنيوية والتنظيمية، على غرار ضعف الثقافة الرقمية، هشاشة الأطر القانونية، وضعف الثقة في الحلول الرقمية الجديدة، لا سيما في الأوساط الريفية والنسائية. مما يطرح سؤالاً جوهرياً حول مدى نجاعة التكنولوجيا المالية في تحقيق الإدماج المالي العادل والمستدام للفئات الهشة، داخل بيئات عربية متباينة من حيث البنية القانونية، الجغرافيا الرقمية، والديناميكيات الاجتماعية.

إشكالية الدراسة

رغم ما تتيحه التكنولوجيا المالية من إمكانات وأعدة لتحقيق الشمول المالي، إلا أن فعاليتها في استهداف الفئات الهشة لا تزال رهينة لعوامل متعددة، منها ما هو تنظيمي، ومنها ما يرتبط بالوعي والثقافة المالية، أو بالقدرة على الوصول إلى الوسائل الرقمية.

ما مدى فعالية آليات التكنولوجيا المالية، بما فيها البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية، في تعزيز

الشمول المالي للفئات الهشة في كل من الأردن، تونس، ومصر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تُميز الفئات الهشة، وما أسباب إقصائها المالي؟
2. ما أبرز آليات التكنولوجيا المالية المعتمدة في الدول الثلاث لتوسيع قاعدة الشمول المالي؟

3. كيف يختلف تأثير البنوك الرقمية عن المنصات الإسلامية في استهداف الفئات الهشة؟
4. ما التحديات التي تحول دون تعميم الاستفادة من التكنولوجيا المالية على الفئات المستهدفة؟

فرضيات الدراسة

بناءً على الخلفية النظرية والمعطيات الأولية، تفترض الدراسة ما يلي:

1. الفئات الهشة تُعاني من إقصاء مالي ناتج عن عوامل بنيوية تشمل ضعف الدخل، الأمية المالية، والقيود الجغرافية أو الثقافية؛
2. البنوك الرقمية والمنصات التكنولوجية توفر آليات فعالة لتجاوز القيود التقليدية في الوصول المالي؛
3. تختلف نتائج الشمول المالي باختلاف نوع التكنولوجيا المالية المعتمدة؛ إذ تتمتع البنوك الرقمية بفاعلية تشغيلية، بينما تستقطب المنصات الإسلامية شرائح دينية محافظة؛
4. لا تزال تحديات مثل الفجوة الرقمية، وضعف الإطار التنظيمي، تحد من الأثر الإيجابي المتوقع لانتشار Fintech في الدول المدروسة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من عدة زوايا:

- نظرية: من خلال سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية بشأن العلاقة بين Fintech والفئات الهشة.
- عملية: عبر تقديم بيانات مقارنة تساعد صناع القرار على تطوير سياسات رقمية أكثر عدالة.
- تنموية: كونها تساهم في تقييم مدى مساهمة الرقمنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG 8) و(10).

حدود الدراسة

- المجال المكاني: ثلاث دول عربية (الأردن، تونس، مصر)؛
 - الحدود الزمانية: من 2020 إلى 2023، وهي فترة تشكل التحول الرقمي المكثف بعد جائحة كورونا؛
 - المجال الموضوعي: تحليل علاقة Fintech، بأنواعها المختلفة، بإدماج الفئات الهشة في النظام المالي؛
 - المنهج المعتمد: وصفي تحليلي مقارن، مدعوم ببيانات إحصائية وتقارير رسمية.
- وانسجامًا مع أهداف هذه الدراسة، وبُغية معالجة الإشكالية المطروحة والاقتراب من الإجابة عن تساؤلاتها، تم تنظيم محتوى المقال في أربعة محاور مترابطة:
- يبدأ المحور الأول بتأطير مفاهيمي للفئات الهشة والشمول المالي، مع توضيح كيف تُمكن التكنولوجيا المالية من تجاوز العقبات التقليدية التي تواجهها هذه الفئات؛

- ثم ينتقل المحور الثاني إلى تحليل معمق لمفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech)، نشأتها وتطورها، أبرز خصائصها، أنواعها، ومميزاتها في بيئات محدودة الموارد؛
- ويخصص المحور الثالث لاستعراض أبرز الآليات الرقمية المعتمدة في العالم العربي، مع تسليط الضوء على نماذج مثل المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والتمويل الإسلامي الرقمي؛
- أما المحور الرابع، فيُقدم دراسة مقارنة بين الأردن، تونس، ومصر، من حيث أداء البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية في إدماج الفئات الهشة، متبوعاً بتحليل نقدي للنتائج، واستخلاص العوامل التي ساهمت في نجاح بعض النماذج دون غيرها.

1- التأطير المفاهيمي: الفئات الهشة ودور التكنولوجيا المالية (Fintech) في خدمتها

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم الشمول المالي ليشمل فئات كانت تُعتبر تقليدياً خارج نطاق الاهتمام البنكي. ويُقصد بـ "الفئات الهشة" أو "المهمشة" تلك الشرائح الاجتماعية التي تعاني من ضعف الوصول أو الإقصاء الكامل من الخدمات المالية الرسمية، وتشمل النساء، صغار الفلاحين، الشباب العاطلين، اللاجئين، ذوي الدخل غير المنتظم، وأصحاب المشاريع غير الرسمية. ويعود هذا الإقصاء إلى جملة من العوامل البنوية مثل انعدام الوثائق الرسمية، ضعف الثقافة المالية، بُعد البنية التحتية البنكية، أو عدم توافق المنتجات المالية التقليدية مع الخصوصيات الثقافية والدينية لهذه الفئات. (Alliance for Financial Inclusion (AFI)، 2022)

في هذا السياق، ظهرت التكنولوجيا المالية (Fintech) كمحرك تحويلي للنظام المالي، حيث تقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات مالية بشكل أكثر سهولة وكفاءة وبتكلفة أقل. وتُعد Fintech أحد أبرز الآليات الممكنة لتحقيق شمول مالي فعال، خصوصاً في البيئات التي تعاني من هشاشة بنوية ومحدودية الموارد المؤسسية. (World Economic Forum، 2022)

1-1 خصائص Fintech المناسبة للفئات الهشة

تتسم حلول Fintech بجملة من الخصائص التي تجعلها مؤهلة لخدمة الفئات المهمشة بشكل فعال:

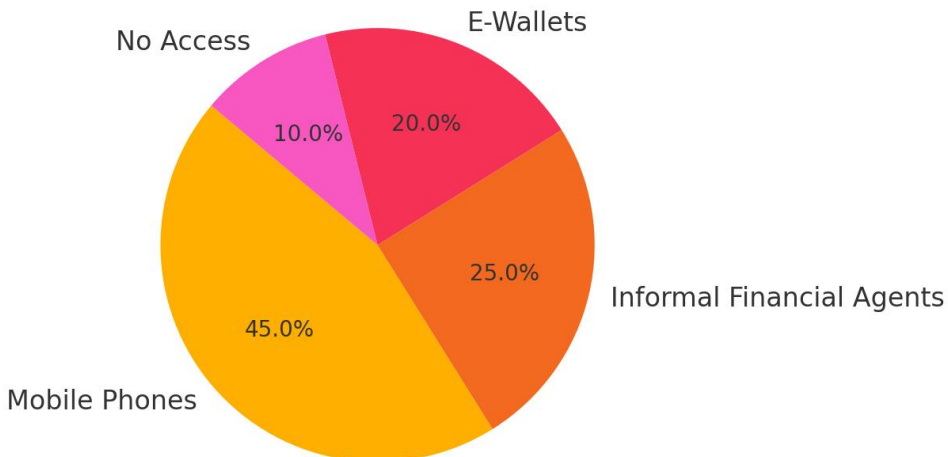
- إمكانية الوصول (Accessibility): توفر تطبيقات الهواتف الذكية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وسيلة مباشرة للوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى فروع بنكية أو وثائق تقليدية؛ (CGAP، 2023)

- **الملاءمة الثقافية والدينية:** تمكنت بعض المنصات من دمج مبادئ التمويل الإسلامي داخل خدماتها مثل التمويل التشاركي أو المربحة الرقمية، مما يتيح لفئات محافظة الوصول لخدمات مالية تتوافق مع قناعاتها؛ (Islamic Development Bank، 2022)
- **انخفاض التكاليف:** مقارنة بالبنوك التقليدية، توفر شركات Fintech خدمات مالية برسوم منخفضة أو مجانية، مما يرفع جاذبيتها للفئات ذات الدخل المحدود؛ ((International Monetary Fund (IMF)، 2023)
- **التحليل الذكي للبيانات:** باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، تُبنى نماذج تصنيف ائتماني بديلة تعتمد على بيانات غير تقليدية، مما يسمح بإدماج من لا يملكون سجلاً ائتمانياً رسمياً. (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022)

2-1- نماذج تطبيقية حديثة

تشير بيانات البنك الدولي (World Bank, 2023) إلى أن ما يقرب من 1.4 مليار شخص حول العالم لا يمتلكون حساباً بنكيًا، غير أن 60% منهم يمتلكون هاتفًا نقلاً، ما يجعل Fintech في موقع مثالي لتجسير هذه الفجوة. كما أوضح تقرير CGAP (2023) أن استخدام المحافظ الرقمية ارتفع بنسبة تفوق 70% في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية، وأسهم في إشراك فئات كانت سابقاً معزولة ماليًا. والشكل رقم (01) يوضح القنوات التي يستخدمها الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك للوصول إلى الخدمات المالية، حيث تمثل الهواتف المحمولة النسبة الأكبر (45%).

المصدر: من إعداد الباحثين



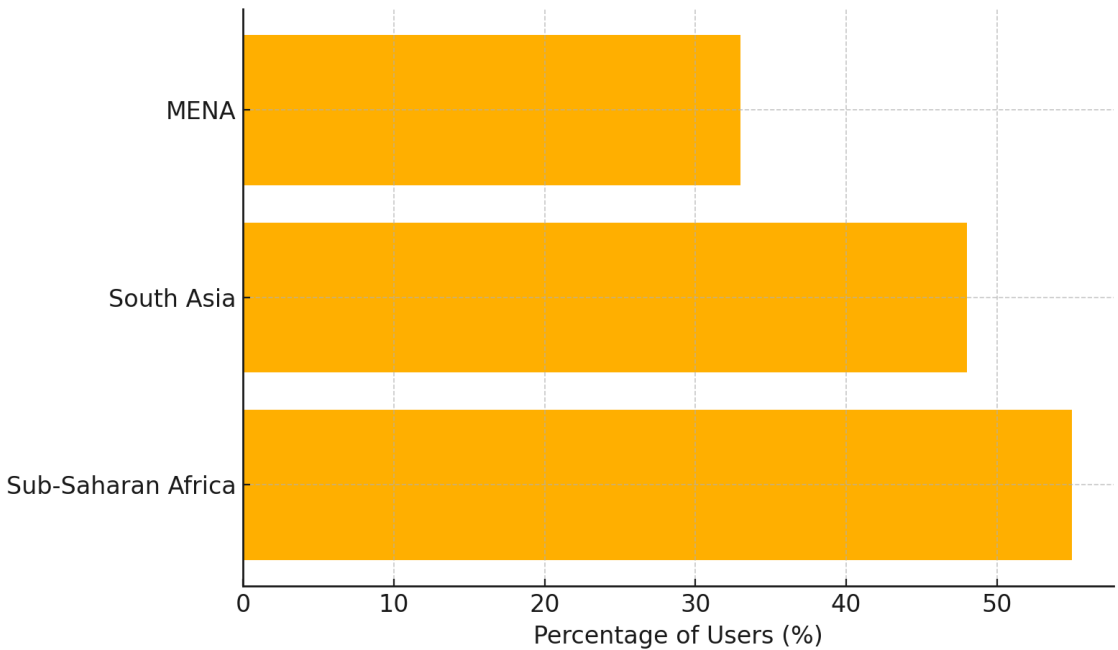
في العالم العربي، أطلقت عدة دول مبادرات رقمية لتوسيع نطاق الشمول المالي، مثل مبادرة الشمول المالي الرقمي في مصر، أو برامج التمويل الإسلامي الرقمي في ماليزيا وإندونيسيا. كما نشأت منصات تمويل صغيرة موجهة خصيصًا لرواد الأعمال الشباب والنساء في الأردن وتونس، بالاعتماد على تقنيات التمويل الجماعي الرقمي والخدمات المصرفية المبسطة. (Islamic Development Bank، 2022)

3-1- التحديات المتبقية

تشير بيانات حديثة إلى تفاوت في نسب الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، حيث تسجل إفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسبة (55%) تليها جنوب آسيا (48%)، في حين ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) متأخرة نسبيًا بنسبة (33%). (Alliance for Financial Inclusion (AFI)، 2022).

الشكل رقم (02): نسب الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف في ثلاث مناطق رئيسية تمثل مناطق

تواجد الفئات الهشة



المصدر: من إعداد الباحثين

رغم النجاحات الملحوظة، فإن إدماج الفئات الهشة من خلال Fintech لا يخلو من التحديات:

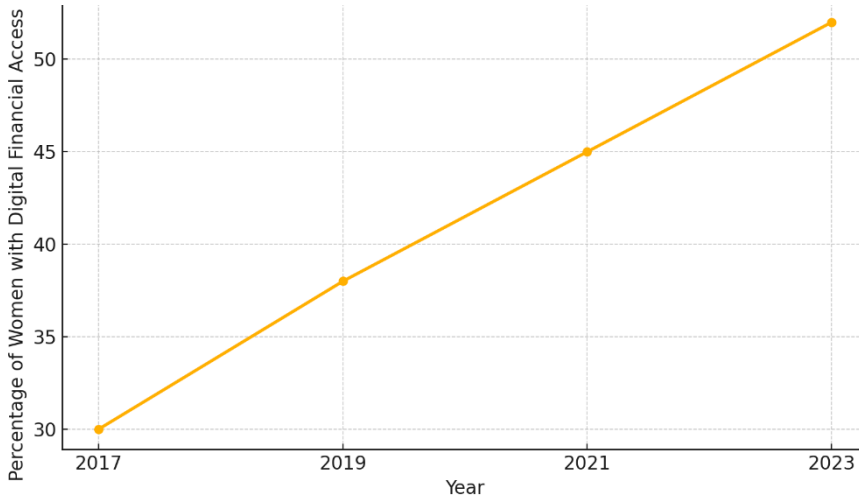
- الفجوة الرقمية: غياب أو ضعف تغطية الإنترنت وارتفاع كلفة الهواتف الذكية يشكل عائقًا كبيرًا:

(Alliance for Financial Inclusion (AFI)، 2022)

- الأمية الرقمية والمالية: ضعف إلمام كثير من المستهدفين بكيفية استخدام التطبيقات الرقمية يجعلهم عرضة للإقصاء أو الاحتيال؛ (CGAP، 2023)
- الإطار التنظيمي: عدم تكيف التشريعات مع خصوصية Fintech يعرقل انتشارها الآمن والمستدام. (International Monetary Fund (IMF)، 2023)

ومن جهة أخرى، شهد الشمول المالي الرقمي بين النساء في الدول النامية تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة امتلاكهن لحسابات مالية رقمية من 30% في عام 2017 إلى 52% بحلول عام 2023، ما يعكس الأثر النوعي لانتشار الحلول المالية المبتكرة.

الشكل رقم (03): تطورًا تصاعديًا واضحًا في دمج النساء ضمن المنظومة المالية الرقمية خلال الست سنوات الأخيرة



المصدر: من إعداد الباحثين

2- التكنولوجيا المالية: المفهوم والتطور

تُمثل التكنولوجيا المالية أحد أهم التحولات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي العالمي، حيث لم تعد الخدمات المالية حكرًا على البنوك والمؤسسات التقليدية، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على حلول رقمية تقدمها شركات ناشئة ومنصات مستقلة تعتمد على التكنولوجيا كأساس لتقديم القيمة. وقد ساهم هذا التحول في إعادة صياغة مفاهيم أساسية في العمل المالي، مثل الثقة، الوساطة، وتكلفة الخدمة (Arner, Barberis, & Buckley, 2016).

في السابق، كان الوصول إلى الخدمات المالية مشروطاً بعدة عوامل منها الموقع الجغرافي، الوثائق الرسمية، والتكلفة العالية للخدمة. أما اليوم، فقد أصبح بالإمكان إتمام عمليات معقدة كالقروض أو إدارة المحافظ المالية عبر تطبيقات في الهاتف المحمول، دون الحاجة لزيارة فروع أو التعامل مع موظف مصرفي. وهذا التغير لم يقتصر على الشكل فقط، بل امتد ليشمل المضمون من خلال إدخال أدوات ذكية مثل الذكاء الاصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية، وتقنيات البلوكشين لضمان الشفافية والأمان، والبيانات الضخمة لفهم سلوك العملاء وتكييف العروض وفقاً لاحتياجاتهم. (Arner, Barberis, و Buckley, 2016).

وتبرز أهمية التكنولوجيا المالية في قدرتها على تفكيك الحواجز التقليدية التي كانت تعيق اندماج فئات واسعة في النظام المالي، مثل الفقراء، النساء، العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وسكان المناطق النائية. فهي توفر أدوات مرنة، منخفضة التكلفة، وتُدار غالباً من خلال واجهات رقمية بسيطة، مما يجعلها أكثر توافقاً مع طبيعة هذه الفئات. (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022)

إلى جانب ذلك، يشهد العالم العربي ديناميكية متزايدة في هذا المجال، حيث تم تأسيس عدد متزايد من الحاضنات والمسرعات لدعم الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية، وتم تعديل العديد من الأطر القانونية لاستيعاب النماذج الجديدة كالبنوك الرقمية، والمنصات التمويلية اللامركزية، والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ومع أن الفجوة الرقمية لا تزال تمثل تحدياً كبيراً، إلا أن الأفق العام يشير إلى توسع سريع في الاعتماد على هذه الأدوات، خاصة مع دعم البنوك المركزية وشركات القطاع الخاص.

في المجمل، لا تمثل التكنولوجيا المالية مجرد وسيلة بديلة، بل باتت تشكل نموذجاً موازياً للنظام المالي التقليدي، يسعى إلى معالجة اختلالات بنيوية قديمة عبر أدوات جديدة، ويمنح الدول فرصة لإعادة تصميم سياساتها المالية على أسس أكثر عدالة وابتكاراً.

2-2- أهمية التكنولوجيا المالية

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية متزايدة باعتبارها أداة استراتيجية لتحقيق شمول مالي عادل وفعال، خاصة في ظل محدودية البنية البنكية التقليدية وارتفاع تكاليفها. كما تمكن Fintech من تجاوز الحواجز الزمانية والمكانية، مما يجعلها حلاً مثالياً لتقديم الخدمات المالية في المناطق النائية وللشعوب المحرومة من الوصول إلى القنوات التقليدية. (International Monetary Fund (IMF), 2023)

أضف إلى ذلك، فإن التكنولوجيا المالية تساهم في تحسين الشفافية، تقليل مخاطر الفساد، وزيادة كفاءة الأنظمة المالية من خلال أتمتة العمليات وتوفير قواعد بيانات دقيقة لتقييم المخاطر وصياغة السياسات الاقتصادية.

2-3- مميزات التكنولوجيا المالية

من أبرز المميزات التي تجعل Fintech نموذجًا جاذبًا: (World Economic Forum، 2022)

- سهولة الوصول: توفر تطبيقات الهواتف حلولًا مباشرة دون الحاجة لزيارة فروع أو تقديم وثائق معقدة؛
- المرونة: يمكن تكيفها مع حاجات الفئات المختلفة (نساء، شباب، لاجئين...)
- الشفافية والأمان: استخدام تقنيات مثل البلوكشين يزيد من مصداقية التعاملات؛
- التكلفة المنخفضة: الخدمات غالبًا مجانية أو منخفضة الرسوم مقارنة بالبنوك التقليدية؛
- السرعة في الإنجاز: تحويل الأموال، فتح الحسابات، منح القروض، كلها تتم في دقائق؛
- الاندماج مع الاقتصاد الرقمي: تتوافق مع التجارة الإلكترونية، الاقتصاد التشاركي، وأنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة.

2-4- أنواع التكنولوجيا المالية

يمكن تصنيف Fintech حسب طبيعة الخدمة إلى: (CBInsights، 2022)

- المحافظ الرقمية (E-Wallets)؛
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)؛
- التمويل الجماعي (Crowdfunding)؛
- الإقراض الرقمي (Digital Lending)؛
- التأمين الرقمي (Insurtech)؛
- الاستثمار الآلي (Robo-advisors)؛
- التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech)؛
- البنوك الرقمية الكاملة (Challenger Banks).

3- أنواع الحلول الرقمية: من المحافظ الإلكترونية إلى التمويل الإسلامي الرقمي

تشكل الحلول الرقمية في قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) الركيزة الأساسية لتمكين الفئات الهشة من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر عدالة وفعالية. وتتنوع هذه الحلول من حيث بنيتها التقنية ومجال استخدامها، إلا أنها تشترك في كونها بدائل مبتكرة للخدمات المالية التقليدية، وغالبًا ما تكون أقل تكلفة، وأسهل وصولًا، وأكثر توافقًا مع الخصوصيات المحلية. من بين أبرز هذه الأدوات: المحافظ الإلكترونية (E-Wallets)، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)، والتمويل الإسلامي الرقمي (Digital Islamic Finance).

3-1- المحافظ الإلكترونية (E-Wallets)

تعد المحافظ الإلكترونية من أكثر الابتكارات شيوعاً وانتشاراً ضمن حلول Fintech، حيث تتيح للمستخدمين إجراء المعاملات المالية مثل الدفع، والتحويل، وتخزين الأموال، دون الحاجة إلى حساب بنكي تقليدي. تعمل هذه المحافظ عبر تطبيقات على الهواتف الذكية أو عبر أكواد USSD في الهواتف البسيطة، ما يجعلها مناسبة للفئات التي تفتقر إلى الاتصال المستمر بالإنترنت أو لا تملك هواتف ذكية.

وقد ساهمت هذه التقنية في توسيع قاعدة الشمول المالي، لا سيما في إفريقيا وآسيا، إذ تُظهر بيانات البنك الدولي (2023) أن أكثر من 35% من البالغين في البلدان منخفضة الدخل يعتمدون حالياً على محافظ رقمية كوسيلة رئيسية للمعاملات المالية اليومية. (World Bank, 2023)

في بنغلاديش، تُعد منصة **bKash** من أبرز التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي الرقمي، حيث توفر خدمات مالية بسيطة وأمنة عبر الهواتف المحمولة، وتستهدف بشكل مباشر العمال ذوي الأجور اليومية والنساء في المناطق الريفية (Hasan & Chowdhury, 2022).

وقد ساهمت bKash في إدماج الملايين من غير المتعاملين مع البنوك في النظام المالي، عبر معاملات تشمل تحويل الأموال، دفع الفواتير، والتسوق الإلكتروني، باستخدام واجهات سهلة تناسب مستويات الأمية المالية. ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فقد تجاوز عدد مستخدمي المنصة 60 مليون مستخدم نشط بحلول 2023، وتُعتبر الآن واحدة من أكبر شبكات الدفع عبر الهاتف المحمول في العالم.

تلعب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، دوراً بارزاً في دعم مبادرات Fintech في دول الجنوب، من خلال تمويل برامج تدريبية، وتقديم حوافز للشركات الناشئة في مجال الشمول المالي. في مصر مثلاً، تم إطلاق "برنامج الابتكار المالي للفئات الهشة" بالتعاون مع GIZ و IFC سنة 2021.

3-2- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)

تمثل الخدمات المصرفية المحمولة امتداداً رقمياً للمصارف، حيث يمكن للمستخدمين عبر تطبيقات الهواتف الذكية إدارة حساباتهم البنكية، إجراء تحويلات، دفع فواتير، أو حتى طلب خدمات تمويلية، دون الحاجة إلى زيارة الفروع (Donovan, 2021).

يُعد هذا النمط من الخدمات مثالياً للفئات التي تواجه حواجز جغرافية، مثل سكان المناطق الريفية أو النائية، ويُساهم في تقليص كلفة المعاملات وتعزيز الشفافية المالية. ويتميز بالخصائص التالية:

✓ التكامل مع نظام المدفوعات الوطني؛

✓ واجهات مبسطة متعددة اللغات؛

✓ إمكانية التشغيل دون إنترنت عبر USSD.

في الأردن، توفر البنوك مثل "الإسلامي الأردني" و"كابيتال بنك" خدمات مصرفية محمولة تتضمن حتى التمويل الصغير الإسلامي. وفي الجزائر، تم تعزيز هذه الخدمات من خلال منصة "BaridiMob" التابعة لمؤسسة البريد، والتي تُستخدم بشكل واسع بين الفئات ذات الدخل المحدود. (البنك المركزي الأردني، 2022)

3-3- التمويل الإسلامي الرقمي (Digital Islamic Finance)

يُعد التمويل الإسلامي الرقمي من الحلول الصاعدة في Fintech، حيث يجمع بين المبادئ الشرعية الإسلامية والتكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات تمويلية واستثمارية تراعي الأحكام الشرعية (مثل تجنب الفائدة، عقود المراجعة، الإجارة، والمشاركة). (عبد الله، 2023)

هذا النموذج يُعد جاذبًا لفئات واسعة في الدول الإسلامية، خاصة الفئات التي تتردد في التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية أو ثقافية.

3-3-1- الأنظمة المعتمدة:

- التمويل الجماعي الإسلامي (Islamic Crowdfunding) ؛
- التمويل المصغروفق الصيغ الشرعية؛
- محافظ استثمارية متوافقة مع الشريعة.

في إندونيسيا أطلقت منصة "Ammana" للتمويل الجماعي الإسلامي، والتي تتيح لمئات المشاريع الصغيرة الوصول إلى تمويل متوافق مع الشريعة. (Otoritas Jasa Keuangan، 2023)

البحرين دشنت "إنوفستا (InovestA)"، وهي منصة رقمية تقدم خدمات استثمار وتمويل إسلامي عن بعد، بدعم من هيئة الرقابة الشرعية المركزية. (Central Bank of Bahrain، 2023)

الجدول رقم (01): مقارنة بين المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتمويل الإسلامي الرقمي

Solution	Accessibility	Main Beneficiaries	Technology Used	Geographic Penetration	Compliance Needs
E-Wallets	High (USSD + Apps)	Unbanked individuals, informal workers	Mobile Apps, USSD	Africa, South Asia, MENA	KYC Light/Moderate
Mobile Banking	Medium to High (Apps only)	Rural populations, youth	Mobile Apps, SMS	MENA, Sub-Saharan Africa	Full KYC
Digital Islamic Finance	Medium (Apps + Platforms)	Religiously conservative users	Web Platforms, Blockchain (emerging)	Indonesia, GCC, North Africa	Sharia Compliance + KYC

المصدر: (CGAP، 2023)

4- دراسة مقارنة موسّعة: البنوك الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي للفئات الهشة في الأردن، تونس، ومصر
في سياق التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي في العالم العربي، تبرز البنوك الرقمية كخيار استراتيجي لمعالجة التفاوت البنكي القائم، خاصة في ظل فشل العديد من البنوك التقليدية في استيعاب الفئات الهشة. وتشمل هذه الفئات النساء في المناطق الريفية، صغار التجار غير الرسميين، العمال غير المتعاقدين، واللاجئين.

تُعد الرقمنة المالية في هذا الإطار ليست فقط تقنية تشغيلية، بل أداة سياسية واقتصادية لإعادة توزيع فرص الولوج المالي بعدالة أكبر، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDG 8) و (SDG 10). (United Nations، 2015)

تمثل كل من الأردن، تونس، ومصر نماذج مختلفة في تجربة الشمول المالي الرقمي، من حيث البيئة التنظيمية، مستوى الرقمنة، ومدى انخراط الفئات الهشة. وقد تم اختيارها لأغراض المقارنة بالنظر إلى تباين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العمومية الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

4-1- المؤشرات المقارنة الرئيسية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أدوات المقارنة لتقييم أداء البنوك الرقمية في الأردن، تونس، ومصر. تم اعتماد بيانات صادرة عن البنوك المركزية، وتقارير دولية مثل البنك الدولي، والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، بالإضافة إلى بيانات ميدانية منشورة خلال سنة 2023.

بناءً على بيانات 2023، تم اختيار ثلاث دول عربية مختلفة من حيث التركيبة السكانية والنمو المالي: الأردن، تونس، ومصر، لمقارنة أداء البنوك الرقمية في ثلاث مؤشرات رئيسية:

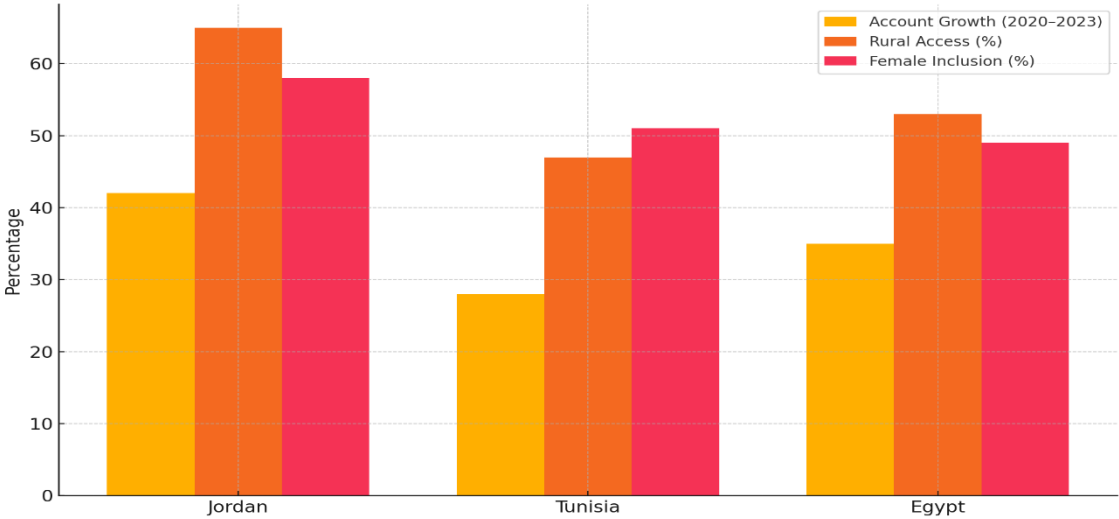
الجدول رقم (02): يُظهر الفروق بين الدول الثلاث من حيث ثلاثة مؤشرات كمية رئيسية تعكس مدى اختراق الخدمات الرقمية للفئات الهشة

المؤشر	(%) الأردن	(%) تونس	(%) مصر
نمو فتح الحسابات الرقمية (2020-2023)	42	28	35
التغطية في المناطق الريفية	65	47	53
شمول النساء بالخدمات الرقمية	58	51	49

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (04): مقارنة بين نمو الحسابات الرقمية، التغطية الجغرافية، وشمول النساء في الأردن، تونس،

ومصر سنة 2023



المصدر: من إعداد الباحثين

تُظهر هذه المعطيات تفوق الأردن في جميع المؤشرات، ما يعكس نجاح نموذج الشراكة بين القطاع المصرفي الحكومي والمنصات الرقمية الخاصة. في حين حققت تونس أداءً مقبولاً نسبياً، لا سيما في تغطية المناطق الريفية، بينما حققت مصر نتائج جيدة في التوسع الأفقي للحسابات الرقمية ولكن دون تأثير نوعي كافٍ في شمول النساء.

الجدول رقم (03): يقارن الجاهزية التنظيمية والتقنية لكل دولة

وهي عوامل حاسمة في نجاح أو فشل الشمول المالي الرقمي

العنصر	الأردن	تونس	مصر
الإطار القانوني Fintech	قائم ومُفعّل	جزئي ومتأخر	ضمن استراتيجية وطنية
الهوية الرقمية الوطنية	مطبقة جزئياً	في طور الإطلاق	غير مفعّلة رسمياً
عدد المؤسسات الرقمية الرسمية	3 مؤسسات بنكية	2 منصات أساسية	5+ منصات معتمدة
برامج دعم مالي للابتكار	موجودة (مركز الابتكار)	محدودة	موجودة (صندوق مصر الرقمية)

المصدر: من إعداد الباحثين

2-4- تحليل تفصيلي للدول الثلاث

✓ الأردن: نموذج شراكة وتشريع مرن

حقق الأردن طفرة نوعية في الشمول المالي الرقمي عبر منصة JoMoPay، التي أطلقتها الحكومة بدعم من البنك المركزي والشركات المحلية. ساعدت هذه المنصة على تقديم خدمات مصرفية بسيطة ومجانية للفئات الهشة، خاصة في مخيمات اللاجئين ومناطق البادية، حيث تشير تقارير البنك المركزي الأردني إلى أن حوالي 65% من

من الحسابات الجديدة المفتوحة بين 2020 و2023 كانت في المناطق خارج العاصمة. (Central Bank of Jordan, 2023)

كما تم إطلاق حلول تمويلية رقمية متوافقة مع الشريعة، مثل "محفظتي الإسلامية"، ما زاد من إقبال النساء في المناطق المحافظة بنسبة نمو تجاوزت 58%.

✓ تونس: تحديات بنوية وسط تقدم تدريجي

تونس اعتمدت على مبادرات خاصة مثل D17 من البريد التونسي، ومحافظ رقمية ناشئة مثل **Flouci** و **Tayara Wallet** رغم غياب إطار قانوني رقمي موحد، استطاعت هذه المبادرات اختراق السوق الريفية بنسبة بلغت 47%، وتوسيع قاعدة النساء المستفيدات تدريجيًا. غير أن ضعف الثقة في المنصات الرقمية ومحدودية الوصول إلى الإنترنت يحدان من تحقيق نمو مماثل لما هو مسجل في الأردن.

✓ مصر: تسارع في النمو وسط فجوة نوعية

في مصر، ومع توجه الحكومة إلى الرقمنة ضمن رؤية "مصر الرقمية 2030"، تم إطلاق تطبيقات مثل **Meeza Digital** و **Banque Misr App**، كما أُدمجت تقنيات QR Code والبطاقات الذكية بشكل واسع. ومع أن نسبة الحسابات الرقمية الجديدة نمت بـ 35% خلال ثلاث سنوات، إلا أن شمول النساء لم يتجاوز 49%، بسبب تحديات اجتماعية وأمية رقمية متجذرة في المناطق الريفية. (Central Bank of Egypt (CBE), 2023)

تكشف هذه الدراسة المقارنة أن نجاح البنوك الرقمية لا يرتبط فقط بالبنية التكنولوجية المتاحة، بل بمزيج من العوامل القانونية، الثقافية، والتعليمية. فالتحول الرقمي في ذاته لا يضمن الشمول المالي إذا لم يُقرن بإصلاحات هيكلية تُمكن النساء والفئات الهشة من استعمال هذه الحلول بفعالية وثقة.

وعليه، فإن الدول التي نجحت في دمج منصات الدفع الرقمي ضمن سياسات الشمول المالي (مثل الأردن)، استطاعت تحقيق نتائج أفضل، مقارنة بدول لم تُهَيِّئ بعد البيئة التنظيمية الملائمة أو ما تزال تُعاني من فجوات رقمية/نوعية (مثل تونس ومصر).

4-3- المنصات المالية الإسلامية: واقع ناشئ في الدول الثلاث

رغم تركيز السياسات العامة في الأردن، تونس، ومصر على التحول نحو الرقمنة المصرفية، إلا أن حضور المنصات المالية الإسلامية ما يزال في طور التكوين. فباستثناء مبادرات تجريبية غير مكتملة في تونس ومصر، يظل الأردن الأسبق نسبيًا من خلال "محفظتي الإسلامية"، التي تمثل نموذجًا ناشئًا لدمج المبادئ الشرعية ضمن الحلول الرقمية للفئات الهشة.

وتشير دراسات حديثة إلى أن ضعف الوعي بالتمويل الإسلامي الرقمي، وغياب الأطر التنظيمية الشرعية الواضحة، يشكلان أهم عائقين أمام ازدهار هذا القطاع في الدول المدروسة. (Islamic Finance News، 2023)

4-4- النتائج الأساسية للمقارنة

- الأردن يتفوق من حيث البنية التحتية الرقمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تونس تشهد نمواً تدريجياً لكن تعاني من غياب إطار تنظيمي موحد؛
- مصر تُسجل تقدماً تقنياً لكن دون تأثير نوعي كبير في شمول الفئات الهشة؛
- العامل المشترك بين الدول الثلاث هو أهمية تكييف التشريعات ودعم الثقافة المالية لضمان فاعلية الشمول المالي الرقمي.

الخاتمة

مع تسارع التحول الرقمي في العالم العربي، تبرز التكنولوجيا المالية كأداة واعدة لتحقيق العدالة المالية، لا سيما لفائدة الفئات التي عانت طويلاً من التهميش البنكي. وقد سعى هذا المقال إلى تفكيك العلاقة بين أدوات Fintech، خاصة البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية، وبين مدى قدرتها على تعزيز الشمول المالي للفئات الهشة في ثلاث بيئات عربية مختلفة: الأردن، تونس، ومصر.

من خلال تحليل البيانات والمقارنة الميدانية والتنظيمية، تبين أن التكنولوجيا المالية لا تمثل حلاً سحرياً بقدر ما هي منظومة مشروطة بالإرادة السياسية، والاستعداد التشريعي، والبنية الرقمية، والوعي المجتمعي.

إجابة على فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى المتعلقة بأسباب الإقصاء المالي للفئات الهشة، قد ثبتت صحتها جزئياً، إذ أن العوائق البنوية (مثل ضعف الدخل، الأمية المالية، والبعد الجغرافي) ما زالت تشكل حاجزاً كبيراً رغم توفر الوسائل الرقمية؛

- الفرضية الثانية حول دور البنوك الرقمية والمنصات في تسهيل الولوج المالي، أكدت التجربة الأردنية بوضوح، حيث ساهمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في فتح المجال أمام الفئات الهشة للاستفادة من خدمات مصرفية سهلة ومنخفضة التكلفة؛

- الفرضية الثالثة التي تفترض تباين الأثر بين البنوك والمنصات الإسلامية، فقد تبين أن البنوك الرقمية تتفوق من حيث الانتشار، بينما لا تزال المنصات الإسلامية في طور التأسيس، وتحتاج إلى تأطير شرعي وتنظيمي أقوى لتلعب دوراً مكافئاً؛

• الفرضية الرابعة الخاصة بالعوائق، فقد تأكد أن التحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، هشاشة التشريعات، وانخفاض الوعي الرقمي ما تزال تحد من فعالية التكنولوجيا المالية في بعض البيئات، خصوصاً في تونس ومصر.
أبرز النتائج المتوصل إليها

1. تُعد البنوك الرقمية الأكثر فاعلية في توسيع الشمول المالي، شريطة وجود دعم حكومي وتشريعي كما في الأردن؛
2. المنصات المالية الإسلامية تُشكل خياراً واعداً للفئات المحافظة دينياً، لكنها لم تحظَ بعد بالبيئة التنظيمية الضرورية للانتشار الفعال؛
3. تشكل الفجوة الرقمية والثقافة المالية المحدودة تحديين كبيرين أمام تعميم الاستفادة من أدوات Fintech في المناطق الريفية والفقيرة؛
4. الدول الثلاث المدروسة تعاني بدرجات متفاوتة من غياب التكامل بين المبادرات الرقمية والسياسات الاجتماعية، مما يُفقد بعض الحلول أثرها النوعي؛
5. الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب المبادرات الدولية كـ GIZ و IFC، أثبتت قدرتها على دعم حلول مبتكرة تستهدف الفئات المهمشة بشكل مباشر.

قائمة المصادر والمراجع

- Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2022). Digital Financial Services: Accelerating Financial Inclusion through Fintech. Kuala Lumpur: AFI Publications.
- Arner, D., Barberis, J., & Buckley, R. (2016). The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm. *Georgetown Journal of International Law*, 47, 1271–1319.
- CBInsights. (2022). Fintech 250: The Top Fintech Companies of 2022. CBInsights Research.
- Central Bank of Bahrain. (2023). Islamic Fintech Developments in Bahrain. Retrieved from <https://www.cbb.gov.bh/fintech>
- Central Bank of Egypt (CBE). (2023). Digital Transformation Strategy Reports.
- Central Bank of Jordan. (2023). Annual Report on Financial Inclusion.
- CGAP. (2023). Fintech and Financial Inclusion: The Next Wave of Innovation for the Poor. Consultative Group to Assist the Poor. Retrieved from <https://www.cgap.org>
- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). Measuring the impact of digital financial services on financial inclusion in developing countries. *Journal of Development Economics*, 156. Retrieved from <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2021.102821>

- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. The World Bank.
- Donovan, K. (2021). Mobile Money and Financial Inclusion in Emerging Markets. Oxford University Press.
- Hasan, S., & Chowdhury, Q. (2022). bKash and the digital finance revolution in Bangladesh. Journal of Mobile Financial Services, 10(2), 45–62.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Digital Financial Inclusion in the Post-Pandemic World: Trends, Challenges. Digital Financial Inclusion in the Post-Pandemic World: Trends, Challenges, and Policies.
- Islamic Development Bank. (2022). Fintech for Financial Inclusion: Opportunities and Challenges in Islamic Finance. Jeddah: IDB Knowledge Brief Series.
- Islamic Finance News. (2023). The Growth of Islamic Fintech in Emerging Markets: Trends and Challenges. Redmoney Group. Retrieved from <https://www.islamicfinancenews.com>
- Otoritas Jasa Keuangan. (2023). Annual Fintech Report Indonesia. Jakarta: OJK.
- United Nations. (2015). Sustainable Development Goals (SDGs).
- World Bank. (2023). The Global Findex Database 2023: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience amid Global Crises. Washington: DC: World Bank. Retrieved from <https://globalfindex.worldbank.org>
- World Economic Forum. (2022). The Future of Financial Services: Fintech Innovations for the Underserved. Geneva: WEF.

البنك المركزي الأردني. (2022). تقرير الشمول المالي في الأردن .

عبد الله, ف. (2023). المالية الإسلامية الرقمية: المفهوم والتطبيقات. مجلة الاقتصاد الإسلامي..77, 41(1).

